القسم الأول من الكتاب

فى علم المعانى(١)

وهو تتبع خواص تراكيب الكلام وقيود دلالته ليحترز بالوقوف عليها [٦٦ ب] عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره ، ومقتضى الحال يتفاوت : فتارة يقتضى ما لا يفتقر فى تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية ، وألفاظ كيف كانت ، ونظم لها لمجرد التأليف ، وأخرى تقتضى ما يفتقر فى تأديته إلى أزيد ؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام الشكر والتهنئة والمدح ، [٥ ط] والترغيب والجد وابتداء الكلام يباين مقام الشكاية والتعزية والذم والترهيب والهزل . وبناء الكلام على السؤال ، وكذا مقام الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبى ، ولكل من ذلك مقتضى يخصه ، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ، ولكل حد ينتهى إليه الكلام [٤ س] مقام . وارتفاع شأن الكلام فى باب الحسن والقبول ، وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به ، وعدمها ، وهو الذى سميناه مقتضى الحال ، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم ، وإن كان مقتضى الحال ترك المحكوم عليه أو تقديم المحكوم به ، أو غير ذلك ، فحسن الكلام تطبيقه لمقتضى الحال وروده على الاعتبار [٦٧ أ] المناسب ، ثم المقصود من هذا القسم منحصر(٢) فى خمسة فصول ؛ لأن

---

(١) هـ/د : علم المعانى فى الحقيقة هو نتيجة تتبع خواص تراكيب الكلام وهو قوة تحصل فى النفس تعرف بها خاصية كل تركيب، فاختصر الحد وأقيم السبب مقام المسبب .

(٢) فى د : محصور .